

## علي الجرباوي\*

### ما بعد الانتخابات الإسرائيلية: ال فلسطينيون في انتظار المعجزة

لم يكن اهتمام الوسط السياسي الفلسطيني بالانتخابات الاسرائيلية على قدر ما تحمله تلك الانتخابات، حملة دعائية ونتائج، من معان. فكان كل ما يهم هذا الوسط أن يفشل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ويأتي رئيس حكومة آخر، أملاً بتحريك "عملية السلام" الراكدة. لكن النتائج أظهرت أنه بغض النظر عمّن كان يمكن أن يفوز، فإن مسار تلك العملية واحد، إذ إن العلة ليست في شخص رئيس الحكومة الإسرائيلية، وإنما في بنية النظام الإسرائيلي المائل بشكل مطرد نحو اليمين المتطرف، وبالتالي فإن نتياهو نتيجة لهذه البنية وليس سبباً لها.

كان يتمحور حول مصير نتنياهو السياسي، وحمل في ثناياه رغبة فلسطينية كامنة في التخلص من سيطرته على المشهد السياسي الإسرائيلي، وأمنية مستترة باستبداله بمن يُعتقد أنه أخف وطأة منه في المعتقد والرؤية والتوجه بشأن التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

لم تحمل هذه الانتخابات للفلسطينيين سوى أمل زائف بإمكان تبدل الأحوال في حال تغير المشهد السياسي في إسرائيل. وهذا الأمل المتبدد كان يعكس واقعاً فلسطينياً سلبياً من ناحيتين: الأولى، عدم إدراك كافٍ لطبيعة النظام السياسي

ما إن أعلنت نتائج الانتخابات الإسرائيلية وظهر تفوق حزب الليكود وفوز نتنياهو بولاية رابعة لرئاسة الحكومة، حتى انحسر الاهتمام الفلسطيني بها وبتأثيراتها في القضية الفلسطينية عامة، ومستقبل التسوية السياسية خاصة، كأن الأمر برمته بالنسبة إلى الساسة الفلسطينيين كان وليد انتظار "لحظة" تجسدت في يوم الانتخابات الإسرائيلية، ثم عاد الوضع بعدها إلى ما كان عليه. فالاهتمام الفلسطيني في هذه الانتخابات

\* أكاديمي فلسطيني ووزير سابق.

ثلاثة رئيسية:

أولاً، أساسية "الأمن" في الكينونة الإسرائيلية - اليهودية: كانت جميع استطلاعات الرأي المتتالية، وحتى آخرها قبيل يوم الانتخابات، تُشير إلى تقدم "التحالف الصهيوني" لهيرتسوغ وليفني على حزب الليكود بمقعد واحد على الأقل، لتصل إلى عدة مقاعد في بعض الاستطلاعات. لكن "حملة التخويف" التي قادها نتنياهو بشأن "التصويت المكتف للعرب" قلبت موازين القوى، فحصل الليكود على ٣٠ مقعداً في مقابل ٢٤ للتحالف الصهيوني. لقد لعب نتنياهو على وتر قلق اليهود الدائم إزاء أمنهم، فأفزعهم، فهبوا للتصويت له، وتغيّرت نتائج الانتخابات وفقاً لذلك. فاليهود في إسرائيل، وبشكل متفاوت لكن جماعي، يعانون إحساساً وجودياً عميقاً بعدم الأمان، وربما يعود ذلك إلى القلق الدفين جرّاء اغتصاب فلسطين من أهلها، أو لأسباب أخرى. لكن بغض النظر عن الدوافع، فإن هناك زعراً عاماً ودائماً ومنتشراً بين يهود إسرائيل من احتمال استهدافهم، الأمر الذي يجعل "الحفاظ على الأمن" أولوية تتفوق على جميع الأولويات، فهو محرك الثقافة السياسية الإسرائيلية، والمؤثر الأساسي في الانتخابات. والحفاظ على الأمن كأولوية وجودية يؤدي إلى تمجيد القوة، وذلك بدوره يشيع أجواء إسبارطية في إسرائيل القلقة والمتوجسة دوماً من الآخرين جميعاً، داخلها ومن حولها. ففي إقليم مضطرب يموج تحت وطأة الاقتتال المتعدد، ويعجّ بالحركات الأصولية الإسلامية، من "داعش" والقاعدة وغيرهما، واحتمال إيران نووية، فضلاً عن الخطر الناجم من الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن

الإسرائيلي وتركيبته، تسبّب بالظنّ أن تغيير شخص من الممكن أن يؤدي إلى تحوّل في التوجهات السياسية للنظام، وبما يؤدي إلى انفراج في الاستعصاء المستحكم والمتعلق بمسيرة التسوية السياسية؛ الثانية، متعلقة بتسليم فلسطيني بعدم القدرة الذاتية على إحداث الفارق المطلوب لتغيير مجرى العلاقة مع المحتل الإسرائيلي، والتعويل على أن يأتي هذا التغيير بفعل إسرائيلي داخلي.

### استخلاصات من الانتخابات

على الرغم من أن الانتخابات أفرزت توزيعاً جديدة للمقاعد البرلمانية، بمعنى أن أحزاباً زادت حصتها، وأخرى خسرت من حصتها، فإن التغيّر في الخريطة السياسية الإسرائيلية لم يكن بالمجمل جوهرياً. فالفوز بمقاعد أكثر لحزب ما جاء على حساب خسارة مقاعد لحزب آخر من التوجه الأيديولوجي نفسه. ومع أن قوة الحزبين الرئيسيين (الليكود والعمل) زادت في هذه الانتخابات عن سابقتها، إلا أنها تبقى زيادة نسبية، وأضعف من أن تشكّل تأثيراً ملموساً في الخريطة الحزبية - الائتلافية من جهة، والأيديولوجية - السياسية من جهة ثانية. بصيغة أخرى، إن الحراك الذي تمّ في هذه الانتخابات جرى داخل "المعسكرات" وليس بينها، الأمر الذي سيعترك أثراً ضئيلاً في التوجهات السياسية الإسرائيلية في المرحلة المقبلة.

في المقابل، حملت هذه الانتخابات مؤشرات أكيدة إلى توجهات أساسية ترسخ في بنية النظام السياسي الإسرائيلي، وتعمل كمحددات لها أكبر الأثر في الرؤية والطريقة اللتين تتعامل بهما إسرائيل مع الموضوع الفلسطيني. ومن ضمن هذه المحددات تبرز

وجوده، وخصوصاً داخل إسرائيل وفي الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، يُحبد الإسرائيليون القادة الأقوياء والحكومات الصلبة التي تحافظ على أمنهم ولا تتراخي أمام الآخرين. ولذلك مثل نتنياهو هو لأكثرية من اليهود الإسرائيليين أفضل خيار ليكون رئيس حكومة بين المتنافسين، لأنه بالنسبة إليهم يسير على خطى شمير وبيغن وأشكول وبن - غوريون. أما رابين الذي تراخى أمام الفلسطينيين فكان مصيره الاغتيال. هذه السيكلوجيا الإسرائيلية هي التي تفسر ضعف التأييد الانتخابي لأحزاب تظهر كأنها لا تولي المسألة الأمنية الاهتمام الكافي، وإنما تركّز على مسائل أقل أساسية ومدرجة في جدول الأعمال، كاهتمامها بالقضايا الاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي مثل الإسكان وأوضاع الفئات الشابة، علاوة على بروز توجهات "حمائية" فيما يتعلق بحل الصراع مع الفلسطينيين. هذا ما اتهم به نتنياهو منافسيه في الانتخابات، وعلى رأسهم هيرتسوغ وليفني، وهذا ما صنع الفارق في النتائج النهائية.

ثانياً، تجذّر التوجه اليميني في إسرائيل: لا شك في أن القناعة المستحكمة لدى اليهود الإسرائيليين بأن إسرائيل مستهدفة دائماً من الآخرين، وما نجم عن ذلك من تعظيم مسألة الحفاظ على الوجود وتغليب أهمية الأمن على غيره في سلم الأولويات الإسرائيلية، أديا إلى تحوّل منهجي مستمر نحو اليمين داخل المجتمع الإسرائيلي. وهذا التحول لم يأت جزءاً طرفة زعامة فردية، وإنما نجم عن تحوّل بنيوي عميق في السياسة الإسرائيلية، ابتداءً بوصول حزب الليكود إلى السلطة في سنة ١٩٧٧، واستمر منذ ذلك الحين حتى الآن. وهذا التحوّل أدى

إلى تحريك مجمل ميزان القوى السياسية الإسرائيلية نحو اليمين. فمن كان يساراً أو يسار وسط أصبح في الوسط، ومن كان يميناً أصبح في أقصى اليمين، بالتالي فإن "التحالف الصهيوني" الذي يُعتبر يساراً لدى أوساط إسرائيلية عديدة، ومثله حزب "هناك مستقبل" لياثير لبيد، هما في الواقع في وسط الخريطة السياسية الإسرائيلية التي نضب مع الوقت يسارها ولم يعد يتشكل إلاً من حزب "ميرتس" الذي تُعدّ قوته البرلمانية متواضعة. أما حزب الليكود فيمثل حالياً يسار معسكر اليمين القومي الذي يقبع على يمينه حزبا "إسرائيل بيتنا" و"البيت اليهودي". إنها حقاً لمفارقة أن يصبح نتنياهو يمثل يمين الوسط، مع أن حزبه جاء قبل أربعة عقود من أقصى يمين الخريطة السياسية في إسرائيل.

ما يُستلخص ممّا سبق أن نتنياهو ليس السبب في التوجه الإسرائيلي نحو اليمين، وإنما هو نتيجة هذا التوجه. وبالتالي، فإن الرغبة في التخلص منه، وهي أمنية فلسطينية كامنة، لن يقود إلى التخلص من التوجه اليميني الذي أصبح مستحكماً في الحياة السياسية الإسرائيلية، ويتحكم في توجهاتها وسياساتها. وهذا التحول في اتجاه اليمين في إسرائيل أتى انعكاساً لتغيرات أصابت المجتمع الإسرائيلي الذي كان في العقود الثلاثة الأولى لقيام الدولة يتسم بالعلمانية والنزعة الاشتراكية التي جسدها الأشكينازيون الغربيون الذين كانوا يمسون بمفاصل الدولة، فبصعود تأثير اليهود الشرقيين منذ سبعينيات القرن الماضي بدأت النزعات العلمانية والاشتراكية تنحسر بالتدريج ليحلّ مكانها التوجهات المحافظة والدينية. ويمكن حالياً الاستدلال جغرافياً على الفصل بين

وفي إسرائيل يعمل النظام الانتخابي على إنتاج نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية التي تؤدي دائماً إلى تشكيل حكومات ائتلافية. وجزء هذا النظام الانتخابي - حتى مع رفع نسبة الحسم للأحزاب للتأهل لدخول الكنيست إلى 3,25% - فإن أي حزب لا يستطيع أن يحصل على الأغلبية البسيطة، لأن هذا النظام يشجع على تكاثر الأحزاب، الأمر الذي يسمح للأحزاب الصغيرة، أولاً، بإمكان الحصول على مقاعد، ولو قليلة، في الكنيست، ويفتح أمامها المجال، ثانياً، للدخول في مساومات تصل إلى حد الابتزاز مع الأحزاب الأخرى لتشكيل الائتلاف الحكومي. وبالتالي، يمنح هذا النظام الأحزاب الصغيرة قوة تفاوضية تفوق حجم تمثيلها الحقيقي، ويعطيها قوة سياسية كونها قادرة على صنع الائتلافات الحكومية وحلها. أمّا من الناحية السياسية، فإن هذا النظام يشجع على تفريخ المواقف والآراء السياسية وتفتيتها، وليس على تجميعها وتكثيفها كما هي الحال في النظم الثنائية أو المحدودة الأحزاب.

علاوة على أن النظام الانتخابي الإسرائيلي فسخ في المجال أمام بروز طيف من الأحزاب التي يمكنها التنافس في الانتخابات، فإنه أدى إلى أمرين أساسيين: الأول، أنه سمح ليس فقط بالتعددية الأيديولوجية، وإنما بالتنوع ضمن كل أيديولوجيا من الأيديولوجيات. فالحّد لا يقف في هذا النظام عند حدود التفريق بين معسكرات اليمين واليسار والوسط، بل إنه يسمح بالتنوع داخل كل معسكر من هذه المعسكرات. فداخل معسكر اليمين، على سبيل المثال، يمكن للعديد من الأحزاب التي يشترك بعضها مع بعض في الأسس اليمينية العامة نفسها، أن توجد على أساس

الطرفين: فالتجمع العلماني ذو الميول اليسارية أو الليبرالية انحصر وجوده تقريباً في منطقة الساحل، وخصوصاً في منطقة تل أبيب الكبرى. وهذه المنطقة أصبحت تشكل "فقاعة" مفصولة عن بقية المجتمع الإسرائيلي، وتعيش واقعاً مختلفاً من جميع النواحي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحتى الأمنية، إذ تعيش معزولة وبمناى عن التماس مع تداعيات الاحتلال الإسرائيلي للقدس والضفة وقطاع غزة. ولذلك نجد أن الأولويات الاجتماعية تجد صداها الانتخابي في هذه المنطقة.

أمّا التجمع الذي تغلب عليه النزعتان المحافظة أو الدينية فينتشر في بقية المناطق داخل إسرائيل، وخصوصاً في تلك التي تُعرف بـ "مناطق التطوير". وهذا التجمع يعيش واقعاً اقتصادياً أدنى في مستواه من التجمع الأول، وله مواصفاته الاجتماعية الخاصة به، وهو التجمع الذي يشكل عصب القوة اليمينية في إسرائيل.

ويجدر الانتباه إلى بزوغ تجمّع ثالث أصبح يشكل قوة سياسية أساسية ورئيسية في إسرائيل، هو تجمع المستوطنين الذين يتمركزون في القدس والضفة. وهذا التجمع الذي يضم نحو 10% من الناخبين الإسرائيليين، وهي نسبة مهمة في مسألة حسم الائتلافات الحكومية، يتشكل من دعاة وغلاة التوسع الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، الداعمين والداعمين لأوليوتيه على كل شيء آخر، وهو مستودع مضمون لليمين، وبالتحديد لأقصى اليمين في الخريطة السياسية الإسرائيلية.

ثالثاً، فسيفساء النظام السياسي الإسرائيلي: ففي النظم الديمقراطية يحدد النظام الانتخابي شكل النظام السياسي،

الفلسطينيين، داخل إسرائيل وفي الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧.

ففي داخل إسرائيل ستستمر الحكومة الإسرائيلية في اتباع سياسات عنصرية تجاه الفلسطينيين من سكانها، وخصوصاً الحد من حجم الميزانيات المخصصة للوسط العربي، وستحاول في هذا السياق حصر توسع المدن والبلدات العربية في الجليل والمثلث، وستدفع في اتجاه إعادة توطين بدو النقب من خلال وضع مخطط "برافر" موضع التنفيذ.

لقد حملت الانتخابات الإسرائيلية تغييراً نوعياً للتمثيل العربي في الكنيست، ليس فقط من خلال زيادة عدد أعضاء البرلمان، وإنما من خلال ترشح الفلسطينيين في قائمة موحدة فازت بـ ١٣ مقعداً، وحلت في الموقع الثالث في ترتيب القوى في الكنيست. وهذا الفوز سيشجع للقائمة القيام بدور مهم في المعارضة، وسيمكنها من رئاسة لجان مهمة في الكنيست، وهو ما قد يؤدي إلى النجاح في درء عدد من السياسات الحكومية العنصرية تجاه الفلسطينيين داخل إسرائيل. وفي حال النجاح في تحقيق ذلك، والمحافظة على تماسك القائمة وعدم تفسخها، فإن دعائم هذه القائمة ستتوطد في الانتخابات المقبلة، من خلال زيادة نسبة التصويت العربي، الأمر الذي يعني إمكان زيادة عدد الأعضاء العرب في الكنيست، وبالتالي يفتح آفاقاً سياسية جديدة ومهمة تعمل على الحفاظ على الوجود الفلسطيني داخل إسرائيل.

أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين في الأرض المحتلة فلا يوجد ما يدعو إلى أي تفاؤل من الحكومة الإسرائيلية الجديدة. فالمعالم الرئيسية للسياسة الاحتلالية ستستمر، بل على الأغلب ستتصاعد في حدة تنفيذها

وجود اختلافات تفصيلية فيما بينها بشأن هذه الأسس. الأمر الثاني، أن هذا النظام يشجع على وجود أحزاب متطرفة تقع في أقصى أطراف النظام السياسي. فالنظام الانتخابي القائم على حزبين ينحو بهما إلى الاقتراب من الوسط، أمّا النظام المتعدد الأحزاب فيترك لها المجال مفتوحاً لتعبئة الطيف السياسي كله، من أقصاه إلى أقصاه. تبعاً لذلك، فإن الحياة السياسية الإسرائيلية تعجّ بالأحزاب. ونظراً إلى كثرة العدد، فإن أيّاً من هذه الأحزاب، حتى أكبرها، لا يستطيع أن يحقق الأغلبية البسيطة. لذلك أعلن فوز حزب الليكود كونه حصل على ٣٠ مقعداً من مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، وهذا معناه أنه كان على نتنياهو أن يتحالف مع عدد من الأحزاب ليتمكن من تأليف الحكومة، وعليه لاحقاً أن يرضى هذه الأحزاب كي يبقى الائتلاف قائماً. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن حلفاء الليكود التقليديين يقعون على يمينه، فإن ذلك يعني أن اليمين المتطرف تحكّم في تأليف الحكومة الإسرائيلية، فضلاً عن أنه يتحكّم في بقائها أيضاً.

### تأثير الانتخابات في الفلسطينيين

لا يمكن، ولا يجوز، للفلسطينيين التعويل على الانتخابات الإسرائيلية، لأنها، مثلما ذكرنا، لا يمكنها أن تُنتج تحولاً في الخريطة السياسية الإسرائيلية التي يتحكّم فيها اليمين ما دام الحفاظ على الأمن يشكل محور الكينونة الإسرائيلية وهاجسها، كما أن خطوط سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستكون على غرار خطوط الحكومة الحالية، فهي وريثتها. ولذلك، فإنها ستستمر في تنفيذ السياسات والبرامج الحالية تجاه

على زرع المستعمرات وإقامة شبكة طرق رابطة فيما بينها من جهة، وبينها وبين العمق الإسرائيلي من جهة أخرى، لغرض إحكام عملية تفتيت الضفة وتحويلها إلى عدد محدود من المعازل، ولدفع الفلسطينيين إلى التكسب داخل هذه المعازل فقط. ولذلك ستستمر الحكومة الإسرائيلية الجديدة في انتهاج سياسات سابقتها نفسها فيما يتعلق بتشديد إغلاق المنطقة ج على الفلسطينيين بهدف تفرغها منهم.

ثالثاً، انتهاج جميع السياسات واتباع مختلف الوسائل على الأرض، وفي الساحة الدولية، لمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي هذا السياق، يجب ألا يكون التصريح الذي أطلقه نتنياهو قبيل يوم الاقتراع في الانتخابات بشأن معارضته قيام دولة فلسطينية مفاجئاً لأحد، وخصوصاً للفلسطينيين. فمنذ توليه رئاسة الحكومة للمرة الثانية في سنة ٢٠٠٩ حتى الآن، اتبع نتنياهو سياسات منهجية لتحقيق هذا الهدف، وهو سيستمر على النهج ذاته مستقبلاً. لقد فارق حل الدولتين، من ناحية موضوعية، الحياة منذ عدة أعوام، واستمرار استخدامه كشعار لا يخدم إلا أهدافاً تسويقية للإسرائيليين، وعند الفلسطينيين، ودولياً. وكلما أسرع الفلسطينيون في التوصل إلى قناعة بهذا الشأن، وقروا على أنفسهم وقتاً ومعاناة وسذاجة، لأن إسرائيل، بأطرافها السياسية كلها، لن توافق على إقامة دولة فلسطينية تشكل القدس والضفة الجزء الرئيسي منها.

رابعاً، استمرار اتباع السياسات الهادفة إلى التخلص من قطاع غزة. فهذا القطاع يتشكل من مساحة صغيرة من الأرض تضم ثلث فلسطينيي الأرض المحتلة، وليس له من المزايا أو الأهمية الاستراتيجية لدى

للمخطط الاستيعابي، وخصوصاً في القدس والضفة. وستكون السياسات الإسرائيلية على الأرجح موجهة في الاتجاهات التالية: أولاً، الاستمرار في الاستيطان وتكثيفه في مختلف المناطق، وعلى وجه التحديد في القدس والأغوار والمنطقة ج من الضفة، وذلك لوضع العوائق الموضوعية التي تحول دون إمكان قيام أي حكومة إسرائيلية في المستقبل، ولا سيما إذا ما تغير توجهها الأيديولوجي، بإعادة هذه المناطق إلى الفلسطينيين. وسيكون هناك تركيز في المنطقة ج على تثبيت وتوسيع ما يسمى المستعمرات "العشوائية" وإعطائها الصبغة القانونية، وذلك تحت وطأة الضغوط، وخصوصاً من حزب "البيت اليهودي"، المطالبة بضم هذه المنطقة - التي تساوي ٦٢٪ من مساحة الضفة - إلى إسرائيل. وعلى الفلسطينيين عدم التعويل على الضغوط الخارجية لوقف الاستيطان، إلا إذا اتخذت الإدارة الأميركية موقفاً حازماً بهذا الصدد، وهو أمر غير متوقع.

أمّا الضغوط الأوروبية فلن تردع الحكومة الإسرائيلية على الإطلاق، هذا مع العلم، مثلما بيّنا سابقاً، أن تنامي مجتمع المستوطنين سيضمن لليمين السيطرة على مقاليد السلطة في إسرائيل لمدة مستقبلية طويلة.

ثانياً، استمرار عملية تفتيت الفلسطينيين وحصصهم في معازل داخل الضفة، وفصل الضفة عن القدس، ذلك بأن رعى المعركة الأساسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تدور الآن في القدس والضفة. والهدف الإسرائيلي عامة، واليميني خاصة، يتلخص بالاستحواذ على أكبر مساحة ممكنة من الأرض بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين، ولذلك تُوظف السياسة الاستيطانية القائمة

مدجّنة، تقوم بتحمّل الأعباء الإدارية لتنظيم حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال، لكن من دون السماح لها بتحقيق إنجازات سياسية فعلية يمكن أن تُخلخل متانة وتغلغل سلطة الاحتلال على الأرض. ومن أجل ذلك ستقوم الحكومة الإسرائيلية بالبناء على سياسة سابقتها فيما يتعلق باستمرار تفعيل وتقوية دور الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة، وذلك لزيادة فاعلية التواصل المباشر مع الفلسطينيين من أجل زعزعة مكانة السلطة الفلسطينية لديهم وإبقائها مهزوزة. وستقوم هذه الإدارة، بتوجيه من الحكومة، بالاستمرار في اعتماد سلسلة من الإجراءات "التسهيلية" على حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال، وقد بُدئ العمل ببعض هذه الإجراءات، كتسهيل القيود على الدخول إلى إسرائيل، والعمل داخلها. وفي الوقت نفسه ستقوم الحكومة الإسرائيلية باتباع سياسات لتحريك الحياة الاقتصادية في الضفة ضمن رؤية تنتيها هو المتعلقة بـ "السلام الاقتصادي". والهدف من ذلك مزدوج: تحسين وضعية الاقتصاد الفلسطيني لحرف تركيز الفلسطينيين عن ضرورة الحل السياسي القاضي بإنهاء الاحتلال، وتقليص الانتقاد الوافد من المجتمع الدولي بشأن الوضع الفلسطيني تحت الاحتلال، الأمر الذي يخفف المطالبات الخارجية بضرورة التوصل إلى تسوية سياسية، ويقلل بالتالي الضغط على إسرائيل. لكن ذلك كله يتطلب "تفهم" القيادة الفلسطينية وعدم قيامها بخطوات "تصعيدية" خارج الحدود المتفاهم عليها مع إسرائيل، صراحة وضمنياً، مثل تفعيل العضوية في محكمة العدل الدولية من خلال تقديم دعاوى وملفات وتحريك قضايا فعلية. وإذا ما تمّ ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية ستقوم

الإسرائيليين، سوى ضمان الأمن، وهو ما دفع شارون أصلاً إلى التخلص من الوجود الإسرائيلي فيه، وتحويل احتلاله إلى حصار خارجي. وسيستمر الحصار على القطاع، وسيستمر الدفع الإسرائيلي في اتجاه أن قضية غزة ليست ذات صلة بإسرائيل، في المنشأ وفي النتيجة، والتشديد على أنها قضية عربية - عربية يجب حلّها من خلال مصر. فما تريده إسرائيل من قطاع غزة هو استتباب الأمن فقط، وبشكل موثوق به، ولذلك، سنجد أن الحكومة الإسرائيلية لن تمانع، في حال تم التوصل إلى اتفاق أمني بضمانات موثوق بها إقليمياً ودولياً - بل يمكن أن تكثف وتسارع في جهودها - من تحويل قطاع غزة إلى دولة فلسطينية لها منافذها المباشرة مع العالم الخارجي، الأمر الذي يساعد إسرائيل على ابتلاع القدس والضفة، وخصوصاً إذا ما سُوّق لهذا الإجراء على أنه موقت في انتظار استكمال المفاوضات في المستقبل. ويمكن اعتبار أن هذا الإمكان المتمثل في السماح بتحويل القطاع إلى دولة هو في صلب الأسباب الكامنة التي تعوق التوصل إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي. خامساً، الحفاظ على استمرارية وجود السلطة الفلسطينية، مع اتخاذ جميع السياسات والاحتياطات الكفيلة بضمان استمرارية اعتمادها على إسرائيل من أجل البقاء. فبقاء السلطة ضروري بالنسبة إلى إسرائيل من أجل التخلص من عبء تحمّل المسؤولية عن حياة الفلسطينيين في الضفة تحديداً، كما أنه ضروري أيضاً لترك الانطباع حياً بإمكان التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين في المستقبل. لكن فيما يتعلق بفاعلية هذه السلطة، فإن السياسة الإسرائيلية ستستمر على حالها، وتتلخص بأن تُبقي على هذه السلطة

حتى الآن، وهي الفترة التي وظفتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتغيير معالم الأرض المحتلة من خلال مصادرة الأرض والاستيطان عليها. واعتماد القيادة الفلسطينية هذا الخيار يعني إغلاقها الباب أمام حل الدولتين الذي لم يعد ممكناً من الناحية الفعلية أصلاً، وإرجاع القضية إلى أساسها وهو الاحتلال، وإلقاء المسؤولية على إسرائيل لتحمل أعبائه، وعلى المجتمع الدولي للتعامل بجدية مع ما ينجم عن ذلك من آثار. ويستند هذا الخيار في أساسه المنطقي إلى مبدأ "العلاج بالصدمة"، ذلك بأن التدمير الفلسطيني من استمرار الاحتلال، مع القبول باستمرارية الوضع القائم على حاله، لم يعطيا النتائج المرجوة، لأن إسرائيل والمجتمع الدولي لم يأخذا الفلسطينيين على محمل الجد، وبقي التدمير يتراكم من دون جدوى. ولذلك، ثمة حاجة إلى تغيير المسار وإقناع إسرائيل والمجتمع الدولي بأن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر. وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هو حل السلطة لتفكيك الالتزام الفلسطيني باتفاق أوسلو وتوابعه، على توفُّع أن يؤدي ذلك إلى تحريك المياه الراكدة في عملية التسوية السياسية المحنطة. ويجدر الانتباه إلى أن الوصول إلى هذا الخيار لا يقف عند حد اتخاذ قرار من طرف القيادة الفلسطينية، بل يمكن لاندلاع انتفاضة ثالثة أن يؤدي أيضاً إلى النتيجة نفسها، فالحكومة الإسرائيلية لن تسمح باندلاع انتفاضة وباستمرارية وجود السلطة معاً.

ثانياً، الصمود تحت الاحتلال: هذا

الخيار يقوم على أساس التسليم بأن القوى الفاعلة الدولية والإقليمية، فضلاً عن الفلسطينية، ليست قادرة حالياً على إجبار إسرائيل على إنهاء احتلالها وإقامة

بتفعيل وسائلها المستترة، لكن النافذة والفاعلة، لتغيير القيادة الفلسطينية. سادساً، ستبقي الحكومة الإسرائيلية على إمكان التفاوض مع الفلسطينيين قائماً، لأن ذلك يمنح القيادة الفلسطينية أملاً بمسار سياسي يعطي وجود السلطة مغزى، ويريح الأوساط الدولية التي تبحث دائماً عن وسائل لتخفيف الاحتقان وتقليص حدّة الصراع. كما أن المفاوضات تمنح جميع الأطراف آلية ملائمة وسييرة لإدارة الصراع، الأمر الذي يفتح المجال أمام إسرائيل للاستمرار في اتباع سياساتها الاستيعابية بهدوء وفاعلية.

بالمحصلة، ستكون سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة نسخة عن سياسة الحكومة الحالية، لأنها وريثتها وحاملة استراتيجيتها نفسها. وهي لن تخطو خطوات جدية في اتجاه التسوية السياسية، لكنها لن تغلق عليها الباب، بل ستستخدمها غطاء لاستمرار عملية استيعابها المتواصل للأرض الفلسطينية المحتلة.

## الخيارات الفلسطينية لمواجهة

### السياسة الإسرائيلية

يوجد ثلاثة خيارات رئيسية يمكن من خلالها للفلسطينيين في الأرض المحتلة مواجهة السياسة المتوقعة للحكومة الإسرائيلية، لكن قبل الخوض في تحليل إمكانات القدرة الفلسطينية على تطبيق أي منها، يجدر الاطلاع على معالم هذه الخيارات الرئيسية.

أولاً، حل السلطة: هذا هو الخيار الجذري الذي يعلن الفلسطينيون من خلال تبنيهم رفضهم انسيابية حالة اللاتسوية التي استمرت منذ توقيع اتفاق أوسلو



وتتدهور أوضاعها. ولتأمين استمرارية السلطة يصبح مقبولاً أن تكون السياسات الفلسطينية مفككة، وعلى الأغلب شعبية الغرض، لا يربطها رابط استراتيجي، بل تكون وليدة اللحظة والحاجة. وفي كثير من الأحيان لا يتم متابعة أغلبية هذه السياسات، لأنها تكون قد استنفدت الغرض منها وهو التجاوب مع الرغبة الجماهيرية الآنية واحتواؤها. لذلك فإن السياسات في هذا الخيار هي مجرد "هبات" ليس لها أثر تراكمي، وإنما عمل "إلهائي" يزول بزوال الحاجة إليه. وبالتالي، تستجيب السلطة في هذا الخيار للضغوط الوافدة عليها أولاً بأول من الفلسطينيين وإسرائيل والمجتمع الدولي. ولا يُتوقع من هذا الخيار أن يؤدي إلى مقاومة فاعلة، أو حتى سلبية، للاحتلال، ولا أن يقوّي الوضع الذاتي الفلسطيني، وإنما يركز على أن تغيير الوضع ينتظر من القوى الفاعلة الخارجية أن تهتم وتقوم بما يلزم، فإن لم تفعل تبقى الحال على ما هي عليه.

### توقع احتمال الخيارات

ما هو الخيار الذي يُتوقع أن يتم تبنيّه فلسطينياً خلال المرحلة المقبلة؟ سؤال جوهرى تحتاج الإجابة عنه إلى التعرف أولاً إلى محددات الواقع الفلسطيني الراهن، والتي يمكن إجمالها بخمسة رئيسية:

أولاً، قيود المكان: منذ توقيع اتفاق أوسلو انتقل مركز ثقل الحياة السياسية الفلسطينية إلى الداخل الفلسطيني، فالسلطة ليست فقط الوحيدة الموجودة في الداخل، بل إن منظمة التحرير الفلسطينية، وجميع الفصائل والقوى السياسية، الفاعلة منها والمحنتة، أصبحت مراكزها الآن في الداخل أيضاً. لكن هذا الداخل محتل من طرف

الدولة الفلسطينية. ولذلك فإن الصراع سيبقى مفتوحاً وسيستمر طويلاً، الأمر الذي يستدعي من الفلسطينيين طول النفس وحسن الأداء لتعزيز الصمود الفلسطيني في البلد. وهذا يتطلب ليس فقط الإبقاء على السلطة، بل يستوجب أيضاً إصلاحها وتغيير وظيفتها كي تتمحور حول تعزيز هذا الصمود. وبالتالي، تركز السلطة طاقتها كلها لاستغلال جميع الفرص الممكنة، فيما هو متاح ومقدور عليه تحت الاحتلال وعلى الرغم من سياساته، لتحسين مناحي الحياة الفلسطينية، في الصحة والتعليم والإسكان وغيرها من المجالات، وذلك لتمكين الفلسطينيين من البقاء وعدم الهجرة وترك البلد. وفي الوقت ذاته، يتم تفعيل أنشطة المقاومة السلمية اللاعنفية ضد الاحتلال من جهة، وإقامة التحالفات على الصعيد الدولي من جهة أخرى، وتوسيع حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل من جهة ثالثة، واستخدام القانون الدولي والمنظمات الدولية بذلك ونجاعة من جهة رابعة. فهذه العناصر جميعاً تشكل رزمة واحدة يتكامل بعضها مع بعض لتعطي الفاعلية المرجوة منها، وهي تقوية الذات ومحاصرة إسرائيل، داخلياً وخارجياً، حتى يصل الضغط إلى المستوى الذي يؤدي إلى تفكيك المنظومة الاحتلالية، كما جرت عليه الحال في تفكيك منظومة الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. ثالثاً، استمرار الوضع القائم: وهو خيار "تدرج الجرجرة" التي هي حال الوضع الفلسطيني منذ مدة، ويقوم على أساس التعايش مع الوضع القائم، بغض النظر عن مساوئه، وذلك كسباً للوقت، من أجل الحفاظ على السلطة وركائزها. فالسلطة في هذا الخيار تُعتبر "إنجازاً وطنياً" يجب الحفاظ عليه، مهما تنقلص مهماتها

بكيفية حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فهناك مَنْ يريد إقامة دولة فلسطينية على حدود سنة ١٩٦٧ عن طريق التفاوض مع إسرائيل، وهناك مَنْ يقبل بهذه الدولة مع الاحتفاظ بحق المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، وكخطوة أولى على طريق تحرير كامل فلسطين. وبين المفاوضات والمقاومة تنشغل الساحة الفلسطينية بتراشق الاتهامات المتبادلة، وبتخاذ خطوات من جانب كل طرف لإفشال مسعى الطرف الآخر، الأمر الذي يفتت ويربك العمل الفلسطيني داخلياً، ويضعف مسعاه خارجياً. إن من أساسيات نجاح مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته بفاعلية، وحشد التأييد الدولي المساند، هو أن تكون الجبهة الداخلية الفلسطينية موحدة، وأن يتم مخاطبة العالم الخارجي بلغة واحدة وموقف موحد، وهو ما لا يتوفر في الوضع الفلسطيني حالياً.

رابعاً، الانقسام بين الضفة وقطاع غزة: علاوة على تناحر الأيديولوجيات والمواقف داخل الساحة الفلسطينية، يعاني الفلسطينيون منذ سنة ٢٠٠٧ حالة انقسام فعلي للسلطة بين الضفة وقطاع غزة. ففي الضفة تقود حركة "فتح" السلطة، أمّا في القطاع فتتحكم حركة "حماس" في السلطة. وهذا الانقسام المستعصي أوجد مصالح متباينة للطرفين، وأصبح يتحكم في مجرى الحياة السياسية الفلسطينية، وينخرها، ويضعف إمكان تحقيق الهدف الوطني العام وفحواه إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. بل إن هذا الانقسام فسح المجال أمام إسرائيل كي تحقق مسعاه لفصل الضفة عن القطاع بشكل نهائي، ليس فقط جغرافياً، بل سياسياً أيضاً. فإسرائيل، كما

إسرائيل، الأمر الذي يعني أنها تسيطر عليه وعلى مناحي الحياة فيه كافة. وبالتالي، فإن الوجود داخل "القفص" يحدّ من حرية التصرف، ويجعل مكونات الحياة السياسية الفلسطينية كأنها رهينة لمستلزمات المكان. لذلك لا تستطيع القيادة الفلسطينية، بغضّ النظر عن توجهاتها الأيديولوجية والفكرية، أن تكون في هذا الوضع مطلقة الحرية في انتقاء خياراتها وتحديد سياساتها. فإسرائيل تتابع، وتراقب، وتتدخل عندما تجد ذلك ضرورياً للحفاظ على مصالحها، وعلى الفلسطينيين توخي الحذر دائماً، والعمل داخل نطاق هذه المحددات. ثانياً، وجود السلطة: قد يكون أهم ما أنتجه اتفاق أوسلو من تقييد على الفلسطينيين هو إيجاد سلطة لهم تحت الاحتلال، يتطلب الحفاظ على استمراريتها التزامهم بكثير من القيود وتقديمهم العديد من التنازلات. فالحاجة إلى استمرارية وجود السلطة لم تقف عند حدود الضرورة الوطنية العامة للشعب الفلسطيني، بل تعدتها لتدخل أيضاً في صميم النفعية المصلحية لشريحة متضخمة من المعتمدين عليها للإعالة. فهؤلاء أصبح من مصلحتهم بقاء السلطة وعدم تعريض وجودها للخطر، بغضّ النظر عمّا إذا كان دورها وأداؤها لتحقيق المصلحة الوطنية إيجابيين أو سلبيين. من هذا المنطلق، أصبح الحفاظ على وجود السلطة يتصدر سلم أولويات العديد من الفلسطينيين، وتحوّل بفعل ذلك من كونه وسيلة ليصبح غاية بحدّ ذاته. وهذه الغاية تفرض كثيراً من القيود على مَنْ يبتغيها، وتفتح عليه مجال الخضوع للابتزاز. ثالثاً، غياب الاستراتيجية الموحدة: تعاني الساحة الفلسطينية تناحر أيديولوجيات ومواقف سياسية مختلفة فيما يتعلق

ذكرنا سابقاً، لن تمنع، بل ستشجع إقامة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة، وذلك على حساب ابتلاعها القدس والضفة.

خامساً، تكلّس النظام السياسي الفلسطيني: لا يوجد داخل النظام السياسي الفلسطيني حالياً آليات فاعلة للمشاركة والمحاسبة والرقابة. فالمجلس التشريعي معطل منذ بداية الانقسام، وحركتا "فتح" و"حماس" تستفردان بالسلطة في الضفة والقطاع على التوالي، بينما تراجع تأثير الفصائل الأخرى إلى درجة التلاشي. لم يعد هناك آليات فعل سياسي فاعلة وناشطة، ولا بشائر انتخابات تلوح في الأفق، ولا إمكانات مفتوحة للتغيير، بل أصبحت الحياة السياسية رتيبة إلى درجة الملل، تتحكم فيها مصالح فئوية وشخصية ضيقة، وتغطيها شعارات مستهلكة. المجتمع في وادٍ، ومن في السلطة - في الضفة كما في القطاع - في وادٍ آخر. وقد أدى هذا الوضع إلى تكلّس النظام السياسي، وجعل أفعاله واستجاباته وردوده بطيئة ومنمطية وسطحية. لقد انغلق هذا النظام، بكل مفاعيله، على ذاته، وأصبح جلّ هدفه منحصراً في ضرورة محافظته على استمرارية وجوده.

لا تترك هذه المحددات المجال فسيحاً

أمام الفلسطينيين حالياً للاختيار بين الخيارات المتاحة لهم للتعامل مع سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة. فإذا بقيت هذه المحددات على حالها خلال الفترة المقبلة، وهذا هو المتوقع، فإن الخيار الوحيد المتاح

أمام الفلسطينيين هو الخيار ذاته الذي يتبعونه حالياً، وهو استمرار الوضع القائم، وهذا هو الأسوأ بين الخيارات الثلاثة، لأنه لن يُنتج لهم شيئاً سوى إضاعة الوقت في مقابل استمرار نظام سياسي لم يعد فاعلاً أصلاً، إلا للمستفيدين منه. لكن الوضع الفلسطيني الحالي سيء، ولا يمكن أن يُنتج المطلوب لفسح المجال أمام إمكان تبني أحد الخيارين الآخرين.

ولتفعيل هذا الإمكان، فإن المطلوب هو

معالجة المحددات التي تعوق إعادة بعث الحياة في النظام السياسي الفلسطيني، من أجل ضخّ الحيوية والفاعلية الضرورية فيه لفتح مجال الاختيار أمام الفلسطينيين بعدما قاموا بإغلاقه على أنفسهم بأنفسهم. إن التحدي كبير ويتطلب إحداث كثير من التغييرات الجوهرية في صلب تركيبة النظام وآليات عمله، والمعضلة تكمن في أنه إذا ما تُرك موضوع إحداث التغيير مرهوناً، كما هي الحال الآن، بأن يقوم به المستفيدون من بقاء النظام على حاله، فلن يكون هناك تغيير. لقد قيل وكُتب كثير خلال الفترة الماضية عمّا "ينبغي"، والذي يتعين على القيادات والفصائل الفلسطينية أن تقوم به لمواجهة التحديات الإسرائيلية المتصاعدة، لكن لا حياة لمن تنادي، فمن الواضح أن المصالح المرتبطة ببقاء الوضع القائم على حاله تجذرت إلى درجة تفوق أهمية التغيير وضرورته. لم يعد أمام دعاة التغيير من الفلسطينيين سوى انتظار المعجزة. ■